



نسخة المواطن من البيان المالي لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

موازنة مساندة النشاط الاقتصادي وترسيخ مبدأ المواطنة
ودعم التنمية البشرية والحماية الاجتماعية .
القاهرة- مايو ٢٠٢١



جدول المحتويات

٤

١ المقدمة

٥

٢ ما هو الجديد في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١؟

٧

٣ المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١

٨

٤ أهم الإجراءات الإصلاحية بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١

١٠

٥ أهم المخصصات التي تم زيادتها في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

١١

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

١٢

مدى استفادة المواطن من موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

١٥

• كيف تم إعداد موازنة هذا العام خاصة في ضوء تحديات جائحة كورونا؟

١٧

• كيف أثرت جائحة كورونا على ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري؟

٢٠

المخاطر المالية بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢١

الالتزامات المحتملة بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢٢

الدين العام ومصادر التمويل بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢٢

جهود تطوير الشركات المملوكة للدولة وشركات قطاع الأعمال العام

٢٣

١٢ ملاحق

١. المقدمة



تعريف البيان المالي

هو بيان يوضح أحدث توجهات السياسة المالية للدولة المتوقع تنفيذها بموازنة العام المالي القادم ٢٠٢١/٢٠٢٠ وأهم الاجراءات الاصلاحية وأولويات الانفاق العام وتعظيم الموارد والبرامج الاجتماعية ومستهدفات السياسة المالية المتوقع تحقيقها. ويتم عرض البيان على البرلمان بغرض مراجعته ومناقشة بنوده قبل اعتماد الموازنة.

ما هو الغرض من نشر البيان

ويأتي نشر نسخة المواطن من البيان المالي بغرض الافصاح والشفافية وإشراك المواطن كما لهذه النسخة اهمية خاصة حيث تعرض الجهود والإجراءات الإضافية المكتملة التي اتخذتها وزارة المالية في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد، وإلقاء الضوء على أهم بنود الانفاق على القطاعات التي تؤثر على جودة حياة المواطنين.

ميعاد نشر البيان المالي

يتم عرض البيان المالي من قبل وزارة المالية بعد إرسال تقديرات الموازنة إلى البرلمان لمناقشتها في نهاية ابريل وقبل اعتماد الموازنة والموافقة عليها في نهاية يونيو

هل هذا هو الإصدار الأول من البيان

نعد هذه نسخة المواطن الثانية المبسطة من البيان لاطلاع المواطن بمنتهى الشفافية عن الوضع الحالي واشراكه في رؤية وأهداف وزارة المالية وأهم التحديات المحلية والعالمية.



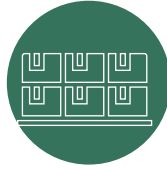
٢. ما هو الجديد في موازنة العام المالي

٢٠٢٢/٢٠٢١

تركز موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ على الاستمرار في جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين وبما يدعم اقتصاد قوى متنوع يقود فيه القطاع الخاص قاطرة النمو، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ المواطنة وتعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية والاستثمار بشكل أكبر في العنصر البشري وتحسين الخدمات الأساسية للمواطنين

مساندة ودعم النشاط الاقتصادي خاصة قطاعات الصناعة والتصدير

الحفاظ على استدامة الإنضباط المالي والمديونية الحكومية



دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن



التركيز على دفع أنشطة التنمية البشرية (الصحة والتعليم)

استهداف تقديم خدمات متميزة بطريقة سهلة لكافة المواطنين والتوسع في استخدام البوابات الإلكترونية ونظم التواصل الحديثة لتقديم الخدمات للمواطنين وفق معايير الجودة مع ربط كافة البيانات والخدمات التي تقدم للمواطنين إلكترونياً.

تنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحديث البنية المؤسسية لتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير منظومة إدارة الموارد البشرية بهدف تنمية مهارات العنصر البشري وإعداد قيادات المستوى الثاني.

ترسيخ العمل على إعداد ومتابعة الموازنة على أساس المبادرات وموازنة «البرامج والأداء» لرفع كفاءة وجودة الإنفاق العام وترسيخ مفاهيم الشفافية.

الاستغلال الأمثل للموارد وهو ما يتطلب العمل على التطوير الدائم والمستمر لمنظومة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة ومواكبة التحول الرقمي والممارسات الدولية في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة.

تعزيز الشفافية والحوكمة في الجهاز الإداري للدولة عن طريق وضع نظام يتسم بالشفافية يستجيب ويتفاعل مع المواطن ويضع للمساءلة المجتمعية مع وضع قواعد واضحة للوقاية والحد من الفساد.

زيادة الاستثمار في رأس المال البشري

- عن طريق إنفاق أكثر كفاءة على قطاعي الصحة والتعليم.
- إتاحة فرصة لتدريب وتمكين المواطنين، وتأهيل الشباب والمرأة في كافة المجالات وضمان عدالة الحصول على فرص الاستثمار والتوظيف.

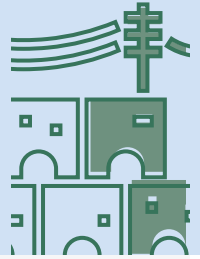


توفير وتحسين العديد من الخدمات الضرورية المقدمة للمواطنين

- مع التأكيد على استفادة الجميع من هذا التحسن والتوزيع العادل له من الناحية الجغرافية أو من حيث الاستهداف.

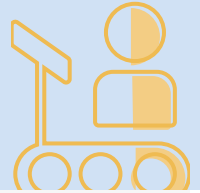
تطوير العشوائيات

- بالإضافة إلى استكمال مشروعات التنمية الكبرى ومشروع شبكة الطرق والمناطق اللوجستية.



تحقيق الأمان والاستقرار المالي والنقدي

- بما يضمن تحقيق استقرار في مستوى أسعار السلع والخدمات واستمرار التسعير لها.



تعزيز الإصلاحات الهيكلية لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص

أن يكون للقطاع الخاص دور رئيسي في تنفيذ وتمويل المشروعات التنموية الكبرى باعتباره المحرك الرئيسي للنمو .

تدعيم استقلالية وقدرات جهاز حماية المنافسة.

تطبيق استراتيجية كاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية.

تحسين الإدارة الضريبية والعمل على توسيع القاعدة الضريبية.

تطبيق نظام حديث ومبسط لضرائب الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.



٣. المستهدفات المالية للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصدر: بيانات معدل النمو الاقتصادي وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبيانات معدل التضخم وصافي الاحتياطيات الدولية وفقاً للبنك المركزي المصري.

أهم الافتراضات الاقتصادية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

٢٠٢٢/٢٠٢١ مشروع موازنة	٢٠٢١/٢٠٢٠ تقديرات	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعلي	٢٠١٩/٢٠١٨ فعلي	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلي	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلي	البيان
٥,٤	--	٣,٦	٥,٦	٥,٣	٤,٢	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) ^{١/}
١٣,٢	١٤	١٤,٨	١٨	١٨,٥	١٨,٠	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)
٦١	٥٤,٤	٥٢,٠	٧٠,٠	٦٤,٠	٥٠,٠	متوسط سعر برميل برنت / ٢ (دولار / برميل)
٢٥٥	١٩٤	١٧٨,٣	١٧٥,٦	١٨٥,٦	١٨٩,٦	متوسط سعر القمح الأمريكي (دولار)

-- غير متاح

١/ في ضوء تقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومستهدفات البنك المركزي المصري وتقديرات الأسعار العالمية، وجرى مراجعة تقديرات النمو للعام القادم مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

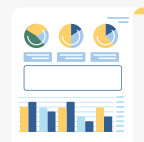
٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولي لأسعار البترول في تقرير آفاق الإقتصاد

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

موازنة مبدئية ٢٠٢٢/٢٠٢١ (مليار جنيه)	٢٠٢١/٢٠٢٠ تقديري	٢٠٢٠/٢٠١٩ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ فعليات	
١,٣٦٥.٢	١,٠٩٤	٩٧٥.٤	٩٤١.٩	إجمالي الإيرادات
%٢٢.٢	%١٢,٢	%٣.٦	%١٤.٧	معدل النمو (%)
١,٨٣٧.٧	١,٥٦٣.٨	١,٤٣٤.٧	١,٣٦٩.٩	إجمالي المصروفات
%١٣.٨	%٩	%٤.٧	%١٠.١	معدل النمو (%)
٤٧٥.٥-	٤٧٢,٣-	٤٦٢.٨-	٤٣٠.٠-	الميزان الكلي المستهدف
%٦.٧-	%٧.٤-	%٨.٠-	%٨.١-	نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)
١٠٤.١	٩٣,١	١٠٥.٦	١٠٣.١	الميزان الأولي المستهدف
%١.٥	%١,٥	%١.٨	%١.٩	نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: وزارة المالية

٤. أهم الإجراءات الإصلاحية بالموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١



الاستمرار في دعم ومساندة النشاط الاقتصادي ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية والتأكد من استفادة أوسع شريحة من المجتمع من تحسين الخدمات وجودة المرافق، وذلك على النحو التالي:

٢ تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال عدة مبادرات مثل مبادرة إحلال السيارات المتقادمة بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي والتي تمنح حافز مادي لمالكي السيارات المتقادمة لإحلالها بأخرى جديدة تعمل بالوقود المزدوج «البنزين والغاز الطبيعي» مما يساعد في تخفيف الأعباء عن المواطنين، إضافة إلى ترشيد استهلاك البنزين والعمل بالطاقة النظيفة.



١ دعم مبادرات محددة وإجراءات تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم وكذلك مساندة بعض المشروعات القومية مثل تحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وتحسين جودة شبكات الصرف والترع بكافة أنحاء الجمهورية لإيجاد نقلة حقيقية ملموسة في مستوى المعيشة وجودة الخدمات لنحو ٥٠% من سكان مصر، بالإضافة إلى زيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري بتلك القطاعات.

٤

العمل على التوسع في إعداد ومتابعة الموازنة على أساس موازنة البرامج والأداء ومتابعة مبادرات محددة وبأهداف واضحة يمكن قياسها لضمان رفع كفاءة وجودة الإنفاق العام.

٦

تهيئة مناخ الاستثمار وتشجيع المستثمرين وتذليل العقبات بما يدعم التوجه نحو التحول إلى الأنشطة الإنتاجية والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التحويلية.



٣

رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً واتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجي في برامج الدعم العيني الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة.

٥

زيادة تنافسية وتنوع الاقتصاد المصري والعمل على زيادة الإنتاجية وتعميق المكون المحلي وزيادة درجة اندماج الاقتصاد المصري دولياً.

٧

التنسيق مع مؤسسات التقييم الدولية وإظهار الجهود المبذولة لتعديل درجة التصنيف والجدارة الائتمانية وتنافسية الاقتصاد المصري في التقارير الدولية.

أهم الإصلاحات الهيكلية المالية



أهم إجراءات الإصلاح المؤسسي والإداري للمنظومة الضريبية

- إعادة هندسة الإجراءات الضريبية طبقاً للمعايير الدولية بالاشتراك مع بيوت الخبرة المتخصصة، وكان من أهم هذه التشريعات قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ والذي يستهدف تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية بالنسبة للممولي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.
- تطوير مشروعات الميكنة الشاملة لمنظومة الإجراءات الضريبية ومن أهمها: مشروع التحصيل الإلكتروني للضرائب ومشروع الفاتورة الإلكترونية.
- تطوير الجانب التكنولوجي من منظومة الضرائب العقارية، ومن أهم المشروعات التي تم تطويرها: مشروع ميكنة الدورة المستندية للضرائب العقارية ومشروع الحصر المميكن للثروة العقارية.



٥. أهم المخصصات التي تم زيادتها في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١



• زيادة إجمالي المصروفات العامة لتصل إلى ١٨٣٧,٧ مليار جنيه بمعدل نمو قدره ١٣,٨٪.

• زيادة الأجور بنسبة ١١,٥٪.

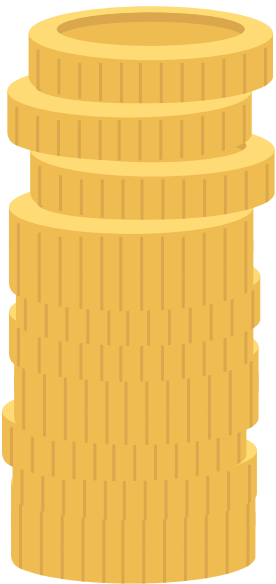
• زيادة مخصصات النقل والانتقالات لتصل إلى ٤,٨ مليار جنيه.

• ٢٪ زيادة في مخصصات المياه، لتصل إلى ٢,٣ مليار جنيه.

• زيادة مخصصات الأغذية لتصل الي ٦.٢ مليار بنسبة زيادة ٣٥.٥٪.

• زيادة مخصصات الأدوية بنسبة ١١٪ بمبلغ قدره ١٣,١ مليار جنيه.

• زيادة جملة الاستثمارات الحكومية إلى ٣٥٨ مليار جنيه منها ٢١٠ مليار تمويل من الخزانة (زيادة بنسبة ٣٣٪) مقابل إستثمارات إجمالية بلغت ٢٣٢ بموازنة العام المالي السابق بنسبة نمو ٥٤٪.



٦. بعض أهم بنود الإيرادات غير الضريبية بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١



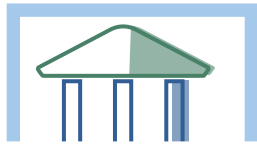
فوائض من الهيئات
الإقتصادية

٢١,٥



فوائض قناة
السويس

٣٣,١



إيرادات الخدمات
وبعض الجهات
الأخرى

١٠,١



حجم أرباح البنوك
العامة المحولة
للخزينة

١١,٤



إيرادات المناجم
والحاجر

٢,٠



إيرادات غرامات
العقوبات

٢,٢

٧. مدى استفادة المواطن من موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١



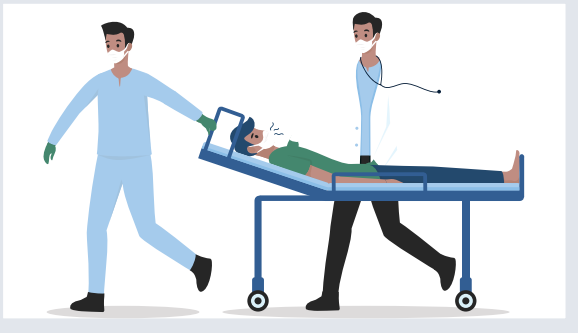
تتضمن موازنة ٢١ / ٢٢ زيادة مخصصات الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية التي لها عائد مباشر على الأطفال، وتتوافق البيانات المعروضة في كل وثائق الموازنة المبدئية مع ما تضمنته مواد الدستور رقم (١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٣) لعام ٢٠١٤ بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (مادة ١٨)، وقطاع التعليم ما قبل الجامعي ٤٪ (مادة ١٩)، والتعليم الجامعي ٢٪ (مادة ٢١)، والبحث العلمي ١٪ (مادة ٢٣).

ونود التأكيد بأنه تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم الجامعي وقبل الجامعي والبحث العلمي، وذلك كالآتي:

فيما يخص قطاع الصحة

زيادة مخصصات الصحة بنحو ١٧,١ مليار جنيه عن العام الحالي لتصل إلى ٢٧٥,٦ مليار جنيه، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر

- زيادة مخصصات التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة لتصل إلى ١٠,٧ مليار جنيه
- دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه، وتخصيص مبلغ ٥ مليار و ٣٨٧ مليون جنيه للهيئة العامة للرعاية الصحية.
- الاستمرار في دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة مثل مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سي، ومبادرة القضاء على قوائم الانتظار ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال وألبان الأطفال والمستلزمات والأجهزة الطبية، وأيضاً إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد أسرة العناية المركزة وأيضاً زيادة حضانات الأطفال.
- إثابة الأطقم الطبية ومعاونيههم والتمريض العاملين بالمبادرات المختلفة بقطاع الصحة خاصة العاملين بمواجهة فيروس كورونا والمبادرات الأخرى تحت مظلة (١٠٠ مليون صحة) بتكلفة تقدر بنحو ١ مليار جنيه.
- إثابة الأطباء المكلفين بقطاع الصحة بتكلفة قدرها نحو ٠,٥ مليار جنيه.



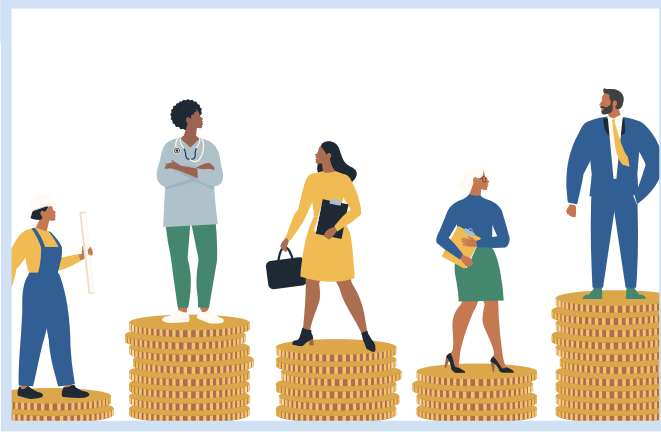
فيما يخص قطاع التعليم

زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعي بـ ١٤,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥٦ مليار جنيه، متضمنة:

- مبلغ ٢,٥ مليار جنيه خاص بزيادة حافز تطوير المعلمين بالتعليم العام والأزهر (للمراحل السنوية من رياض الأطفال إلى الصف الرابع الابتدائي)، بصافي استفادة للمعلم تصل إلى نحو ٥٥٠ جنيه شهرياً.
- زيادة بدل المعلم وحافز الأداء ومكافأة امتحانات النقل بتكلفة قدرها ٥,٦ مليار جنيه سنوياً.
- وزيادة مخصصات التعليم العالي والجامعي بنحو ١٠ مليار جنيه لتصل إلى ١٣٢ مليار جنيه،
- وزيادة مخصصات البحث العلمي بنحو ٤ مليار جنيه لتصل إلى ٦٤ مليار جنيه.

فيما يخص الأجور

- زيادة مخصصات باب الأجور وإثابة العاملين بنحو ٣٧ مليار جنيه لتحسين أجور موظفي الدرجات الوسطى وكذلك دخول العاملين بقطاعي الصحة والتعليم.
- منح الموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية علاوة دورية بنسبة ٧٪ من الأجر الوظيفي ومنح العاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية ١٣٪ من المرتب الأساسي في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بحد أدنى ٧٥ جنيهًا شهريًا ودون حد أقصى.
- إقرار حافز شهر إضافي بغئات مالية مقطوعة تتراوح بين ١٧٥ جنيه إلى ٤٠٠ جنيه شهرياً وفق المستويات الوظيفية.
- منح حوافز للعاملين المنقولين للعاصمة الإدارية بتكلفة تقدر بنحو ١,٥ مليار جنيه.
- زيادة الحد الأدنى للأجور للموظفين العاملين بالدولة إلى نحو ٢٤٠٠ جنيه.
- زيادة المعاشات بنحو ١٣٪ لضمان وجود زيادة حقيقية في دخول أكثر من ١٠ مليون من أصحاب المعاشات. كما تم اعداد تقديرات الموازنة لتتضمن مخصصات كافية لسداد القسط السنوي المستحق لصالح صندوق التأمينات والمعاشات بقيمة ١٨٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.



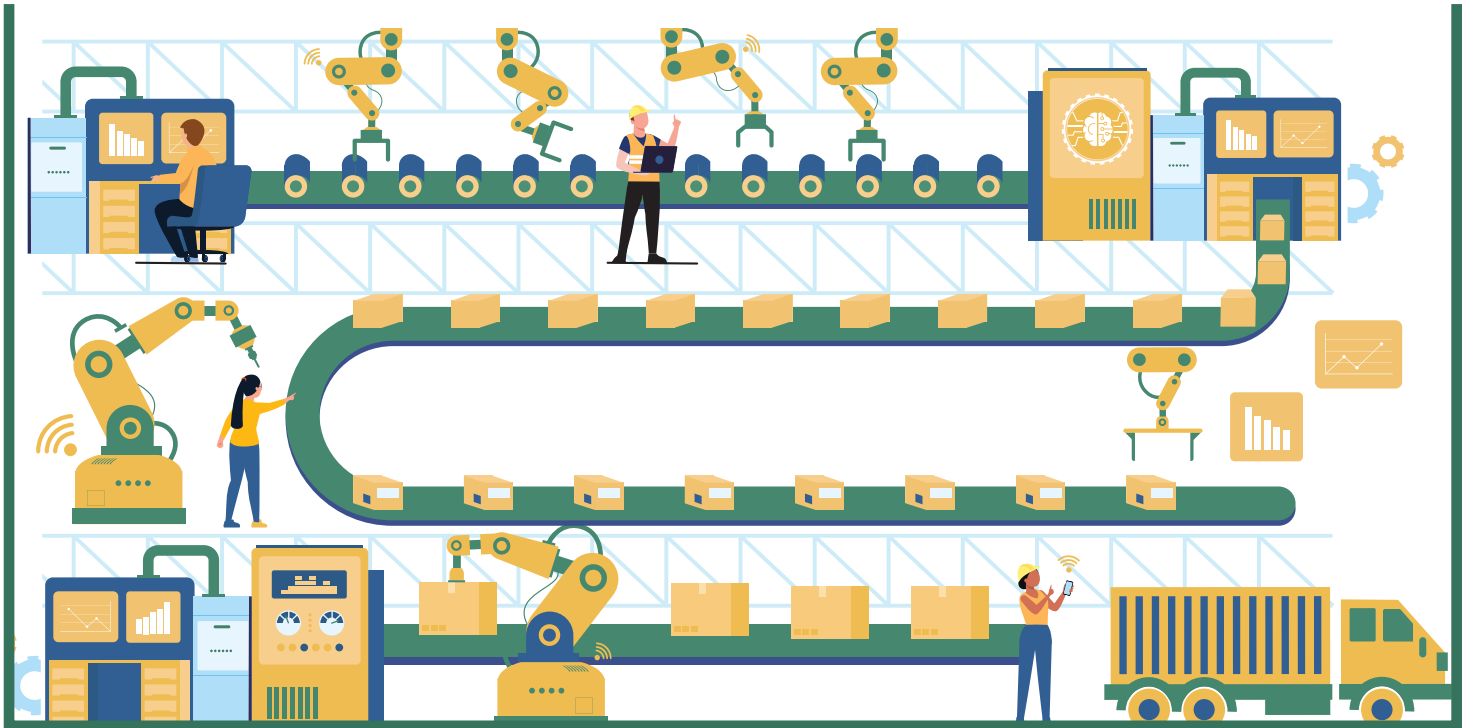
فيما يخص الحماية الاجتماعية

- دعم السلع التموينية بنحو ٨٧,٢ مليار جنيه في موازنة ٢٢/٢١ مقابل نحو ٨٣,٤ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢١/٢٠.
- تمويل برنامج تكافل وكرامة بقيمة ١٩ مليار جنيه وبما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لنحو ٣,٦ مليون أسرة من الأسر الأقل دخلاً.
- استهداف بدء تمويل برنامج تطوير المشروع القومي لتنمية القرى والريف المصري بنحو ٧٥ مليار جنيه سنوياً (من خلال اعتمادات الموازنة الاستثمارية).

فيما يخص النشاط الاقتصادي خاصة قطاعي الصناعة والتصدير

ستتحمل وزارة المالية ٦-٧ مليار جنيه خلال العام المالي القادم في شكل أقساط ستسدد للبنوك مقابل مبادرة السداد النقدي لتأخرات المصدرين. ومن المتوقع أن يصل حجم السداد النقدي للمصدرين نحو ٢٣ مليار جنيه من خلال هذه المبادرة خلال العام المالي الحالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. كما يلي:

١. مبادرتي سداد ٣٠٪ من مستحقات المصدرين وسداد كافة مستحقات صغار المصدرين، واستفادت من تلك المبادرتين حوالي ٢٣٥٠ شركة حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠.
٢. مبادرة المقاصة مع مستحقات مصلحة الضرائب المصرية ومصلحتي الضرائب العقارية والجمارك المصرية وتعتبر تلك المبادرة من أكثر متطلبات الشركات المصدرة التي لديها تعثر مالي في سداد المديونيات الضريبية أو الجمركية لصالح وزارة المالية، واستفادت من تلك المبادرة حوالي ٤٠٠ شركة.
٣. مبادرة إجراء مقاصة بين مستحقات المصدرين وقيمة أقساط الأراضي الصناعية المستحقة عليهم.
٤. مبادرة الاستثمار والمتمثلة في سداد مستحقات المصدرين مقابل إجراء مزيد من التوسعات الاستثمارية، واستفاد من هذه المبادرة عدد ١٥٣ شركة.
٥. مبادرة السداد النقدي الفوري لنحو ٨٥٪ من مستحقات المصدرين لدى صندوق تنمية الصادرات، حيث اشترك بهذه المبادرة خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ عدد ١٥٨٠ شركة.



تخصيص نحو ٠,٥ مليار جنيه للمساهمة في تمويل تكلفة السنة الأولى من المبادرة الجديدة المقترحة لمساندة تصدير السيارات من خلال المصانع العاملة بجمهورية مصر العربية

استمرار تحمل الموازنة للأعباء المالية المترتبة عن خفض أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للصناعة وذلك بدلاً من وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة والبنترول والثروة المعدنية بتكلفة سنوية تبلغ نحو ١٠ مليار جنيه (حسب الاستهلاك الفعلي).

تتضمن تقديرات الموازنة مخصصات بقيمة ٢,١ مليار جنيه لتمويل الجزء الخاص بالسنة الأولى من المشروع القومي لإصلاح المركبات (٧٠ ألف سيارة أجرة وميكروباص وملاكي) لتعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من الدولار والبنزين وبما يحقق وفر للمستفيد يقدر بنحو ٥٠٪ من تكلفة السيارة خلال فترة عمر سداد المركبة بالمبادرة.

٨. كيف تم إعداد موازنة هذا العام خاصة في ضوء تحديات جائحة كورونا؟

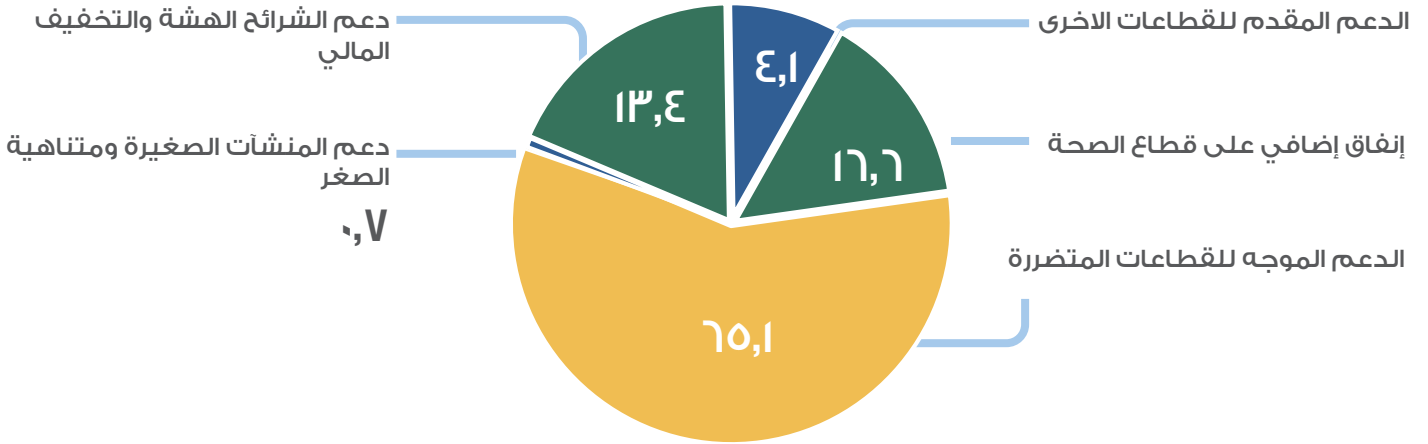


تزامن توقيت إعداد مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ مع استمرار جائحة كورونا وتأثيرها الهائل والممتد على كافة دول العالم، مما دفع الحكومة المصرية منذ البداية بوضع إطار متسق ومتكامل بشكل احترازي وسريع وفعال لإدارة الأزمة، مستنداً في الأساس على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق خلال السنوات السابقة والذي ساعد على بناء دعائم اقتصاد قوي يتسم بالمرونة ساهم في التصدي للأزمة بأقل الخسائر الممكنة وكسب ثقة دول العالم والمؤسسات الدولية والمستثمرين في إمكانيات وقدرات الاقتصاد المصري.

أهم الافتراضات الاقتصادية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

بنود الإنفاق المالي التحفيزي	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	الإجمالي
الإجمالي	٤٨,٦٠٨	٥١,٥١٩	١٠٠,١٢٧
إنفاق إضافي على قطاع الصحة	٨,٢٢٣	٩,٢١١	١٧,٤٣٤
الدعم الموجه للقطاعات المتضررة	٣,٣٠٦	٣٤,٢٢٦	٦٤,٤٩٥
دعم عام	٣,٠٠٠	٠	٣,٠٠٠
الصناعة	٧,٦٨٥	٩,٨٣٥	١٧,٥٢٠
المصدرين	٣,٠٠٠	١٨,١٠٨	٢١,١٠٨
السياحة	٢٠٠	٣,٢٠٠	٣,٤٠٠
الطيران	٢,٤٢١	٣,٠٨٣	٥,٥٠٤
دعم شركات المقاولات	١٤,٠٠٠	٠	١٤,٠٠٠
دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر	٤٣٩	٢٩٢	٧٣١
دعم الشرائح الضعيفة والتخفيف المالي	٩,٠٠٠	٤,٢٦٠	١٣,٢٦٠
الدعم المقدم للقطاعات الأخرى	٦٤٠	٣,٥٣٠	٤,١٧٠

النصيب في إجمالي حزمة التخفيف المالي



أربع ركائز أساسية لإدارة الأزمة:

- استهداف آليات وتدابير مؤقتة تتسم بالمرونة والقدرة على التخرج منها.
- الانتقاء من خلال توزيع أكبر قدر من المساندة للفئات والقطاعات الأكثر تضرراً.
- تعزيز الشفافية والإفصاح في مواجهة الأزمة من خلال التواصل المستمر مع الجمهور.
- اتخاذ تدابير استباقية لتلبية الاحتياجات الصحية لمواجهة الأزمة.



دراسة التأثير المحتمل للتحدي على الاقتصاد المصري بهدف الوصول إلى مساحة مالية يمكن للاقتصاد ان يتحملها على المدى القصير، دون الإخلال بتحقيق المستهدفات المالية للموازنة كما يلي:



دراسة وحساب الأثر المالي sensitivity analysis بافتراض ٢ سيناريو واحتساب حيز المساحة المالية بقيمة ١٠٠ مليار جنيه خصصتها الدولة لمساندة القطاعات المتضررة.

استحداث الحزمة المالية كجزء من الميزانية السنوية العادية، حيث تم استصدار موافقة بقرار رئاسي على هذه الحزمة.

تنفيذ الحزمة المالية من خلال بنود وفورات واحتياطات الموازنة، ولم يطرأ أي احتياج لاستصدار تعديل على بنود الموازنة أو الموافقة على موازنة تكميلية.

إتاحة البيانات الخاصة بحزمة كوفيد على الموقع الرسمي لوزارة المالية بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني التفاعلي الخاص بالشفافية budget.gov.eg.

وتراقب وزارة المالية عن كثب الوضع الحالي مع الموجة الثانية ويتم متابعة الموقف كل شهرين للوقوف على أهم المستجدات وحصر الاحتياجات، وأنها على أتم استعداد للتدخل باتخاذ أية إجراءات لازمة بشكل سريع ومرن، وبحث إمكانية الاحتياج لأي حزم إضافية.

٩. كيف تعاملت الحكومة المصرية مع تداعيات انتشار جائحة كورونا؟



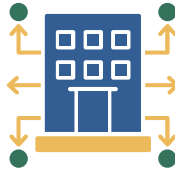
وبالنسبة لمساعدات الشركات شملت تخفيضات ضريبية، وتأجيل تحصيل متأخرات ضريبية، وتقديم ضمانات، وخفض أسعار الغاز والكهرباء، ومبادرات لدعم المتعثرين والصادرات، واستحداث شرائح ضرائب مخفضة وذلك لقطاعات الصحة والسياحة والطيران والصناعة والمقاولات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.



بالنسبة لمساعدات الأسر، جاءت في صورة دعم العمالة غير المنتظمة، وإصلاح المعاشات والأجور، وزيادة حجم برامج التحويلات النقدية المشروطة (مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة وبرنامج دعم التعليم المجتمعي) لتغطي أكثر من ٣,٦ مليون أسرة، وغيرها من البرامج لتوفير الغذاء والاحتياجات الأساسية للقرى المعزولة والفئات، بالإضافة إلى توفير المنتجات الطبية والصحية للفئات الضعيفة والقرى الفقيرة.



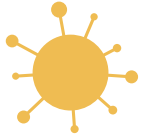
بالإضافة إلى توجيه المساعدة والمساندة للقطاعات الأكثر تضرراً مثل السياحة والطيران والصناعة، والتي تعتبر من أكثر القطاعات من حيث معدلات التشغيل والقيمة المضافة والتصدير.



وشملت مساعدة القطاع الصحي شراء معدات طبية وأدوية وزيادة بدلات أطقم الرعاية الصحية.



١٠. كيف أثرت جائحة كورونا على ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري؟



تصدرت مصر قوائم التصنيف الائتماني نتيجة لفاعلية سياسات الحكومة التي تم اتباعها للحد من آثار انتشار جائحة كورونا؛ فمصر هي الدولة الوحيدة في إفريقيا والشرق الأوسط التي حصلت على تأكيد التصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة بمراجعات سلبية لـ ٢٤٪ من الدول الإفريقية و١٠٪ من دول الشرق الأوسط.

مؤسسة ستاندرد أند بورز (S&P): الإبقاء على التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري عند درجة B، مع نظرة مستقبلية مستقرة، نتيجة لمجهودات الحكومة المصرية لتحسين بيئة الأعمال مما سيؤدي لتعزيز دور القطاع الخاص في مصر.

S&P Global

مؤسسة موديز (Moody's): الإبقاء على درجة التقييم عند B٢، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك بناءً على التحسن الملحوظ في الحوكمة وفعالية السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة السابقة.

MOODY'S

مؤسسة فيتش (Fitch): الإبقاء على درجة B+، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وهو تصنيف مدعوم بالسجل القوي للإصلاحات المالية والنقدية التي تمت خلال السنوات الماضية والمستمرة.

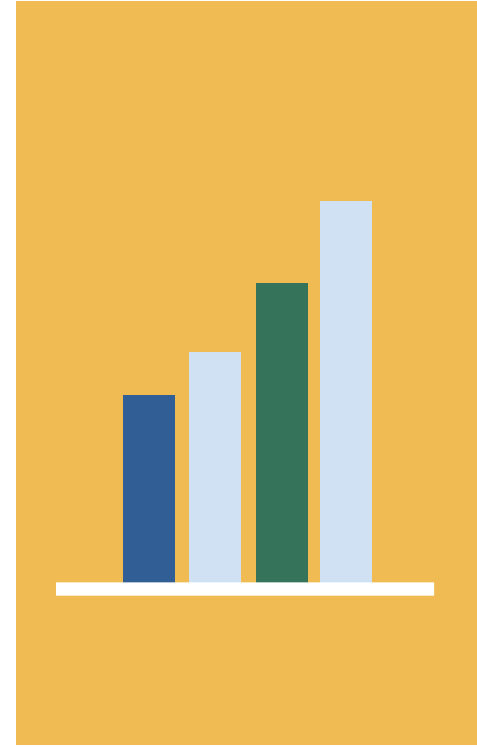
Fitch Ratings

تحليل مقارنة لوضع مصر بالنسبة للدول المناظرة والاقتصاديات الناشئة

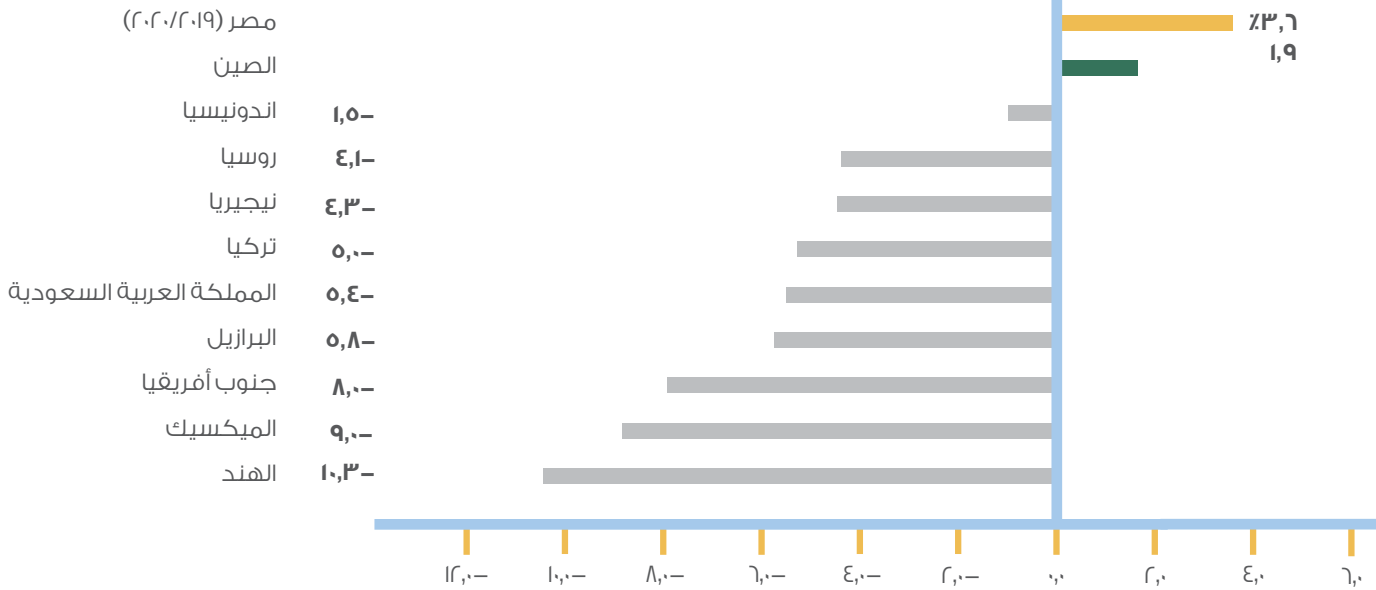
نجحت مصر في الانضمام الى مؤشر السندات الجديد «الفاينانشال تايمز راسل» الذي يشمل السندات الصادرة من ١٣ دولة بقيمة تبلغ ٤١٤,٨ مليار دولار، حيث تدخل مصر في هذا المؤشر بـ ٨٠ إصدار تمثل الحد الأقصى المسموح به لكل دولة وهو ١٠٪؛ ومن المتوقع أن يساهم هذا الانضمام في ضخ حوالي ٤ مليار دولار من الاستثمارات الإضافية داخل سوق الأوراق المالية الحكومية المصرية.

يعد هذا الانضمام خطوة هامة لخفض تكلفة الدين العام عن طريق تنشيط سوق الأوراق المالية لتوفير السيولة وتعزيز الطلب على أدوات الدين الحكومية، فضلاً عن تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب..

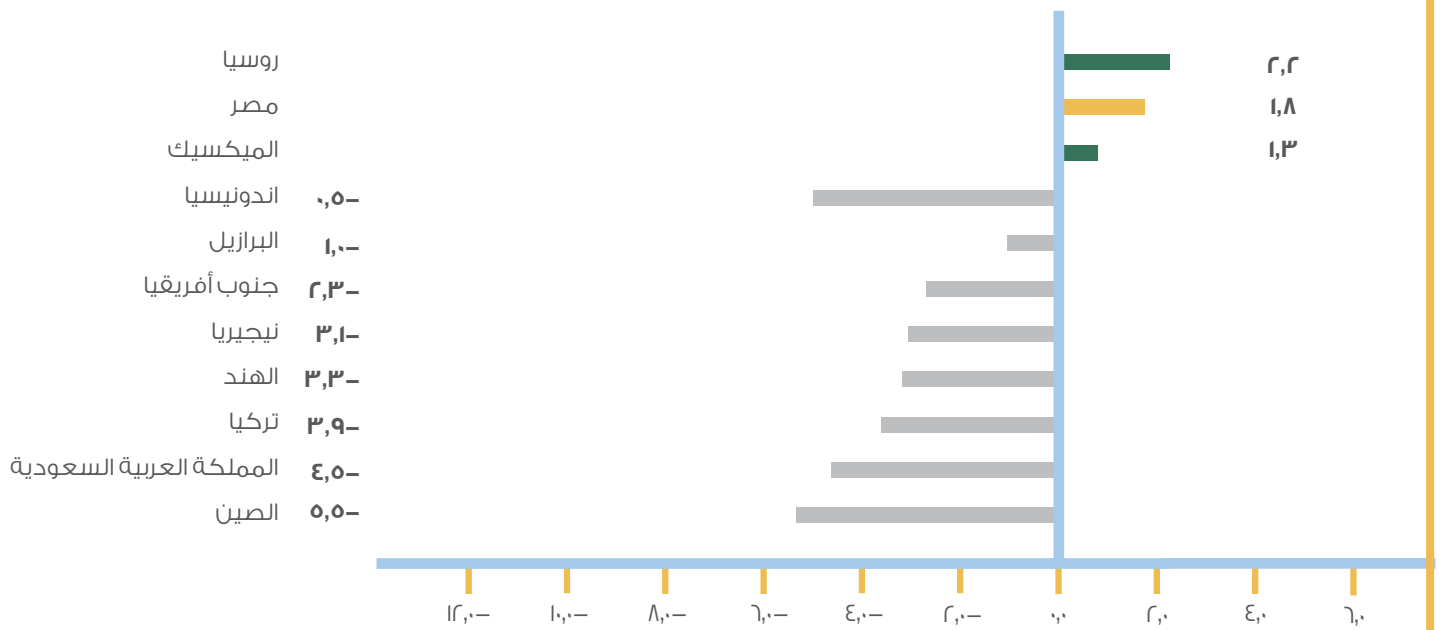
كما انضمت مصر الى لقائمة المراقبة لمؤشر جي. بي. موجان للسندات الحكومية ومؤشر السندات الخضراء، مما يؤكد وضع مصر على الخريطة العالمية للمؤشرات ويرفع ثقة المؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد المصري وسوق الاوراق المالية الحكومية المصرية.



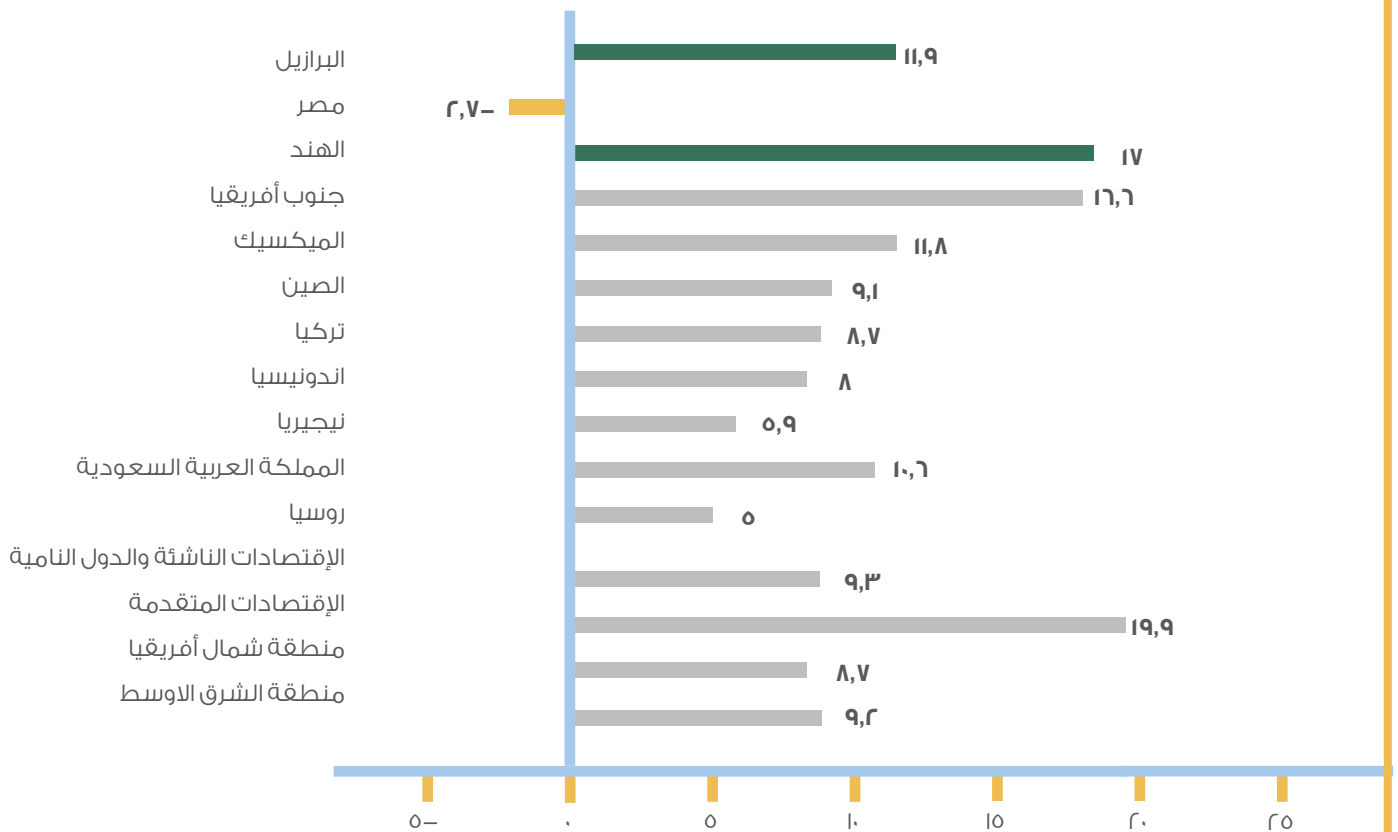
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)



الميزان الأولي للحكومة العامة (نسبة للناتج المحلي) خلال عام ٢٠٢٠



التغير في نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي خلال عام ٢٠٢٠



١. المخاطر المالية بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١



(١) معدلات النمو:

- قد يؤثر تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي على معدلات النمو المقدر في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو عالمية، مما يكون له أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدفات العجز الكلي والفائض الأولي وبالتالي مستهدفات دين أجهزة الموازنة.
- من المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي مع بدء حملات التطعيم في مختلف البلدان؛ على أن يرتفع معدل النمو العالمي في عام ٢٠٢١ إلى نحو ٦٪ مقارنة بانكماش قدره ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما سينعكس إيجابياً على أداء الموازنة العامة.
- وبناءً عليه، تستهدف الحكومة أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي المصري ليبلغ ٥,٤٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتي استخدمت عند إعداد الموازنة، مقارنة بمعدل نمو متوقع قدره ٨,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، ويأتى ذلك في ضوء تداعيات جائحة كورونا.

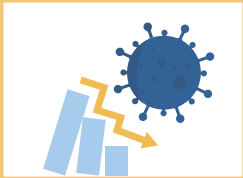


(٢) التجارة العالمية:

- من المتوقع أن تتحسن معدلات نمو التجارة العالمية من انكماش بقيمة ٨,٥٪ في ٢٠٢٠ إلى نمو قيمته ٨,٤٪ في ٢٠٢١ استناداً لأحدث التوقعات من صندوق النقد الدولي الصادرة في إبريل ٢٠٢١.
- ويقدر الأثر المالي السلبي لكل انخفاض (ارتفاع) بمقدار ١٪ في نمو التجارة العالمية على إجمالي ما يؤهل للخزانة العامة من إيرادات قناة السويس بنحو ٢٪، وهو ما يؤدي إلى انخفاض (ارتفاع) حصة ما يؤهل للخزانة العامة بنحو ٢ مليار جنيه.

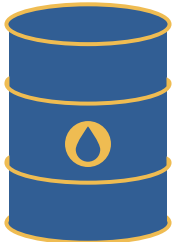
(٣) سعر الصرف:

- في حال افتراض تراجع (انخفاض) قيمة الجنيه أمام الدولار بمتوسط قدره ٥٠ قرش فإن ذلك سيؤثر سلباً (إيجابياً) على الفائض الأولي المستهدف بالموازنة العامة للدولة بقيمة ٢ مليار جنيه أي بنحو ٠,٤٪ من الناتج المحلي.



(٤) أسعار الفائدة:

- مع تزايد التوقعات العالمية بارتفاع معدلات التضخم وانعكاس ذلك في حدوث توقعات بارتفاع عوائد الأذون والسندات في الأسواق العالمية فمن المهم التأكيد على أن ارتفاع (انخفاض) أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١٪) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً (إيجابياً) على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة (انخفاض) فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ١٠-١٢ مليار جنيه سنوياً.



(٥) الأسعار العالمية للنفط:

- تشير أحدث التقديرات العالمية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠٢١ لتستقر عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٥-٧٠ دولار للبرميل.
- ووفقاً للافتراضات الاقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل) بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ يقدر بنحو ٦٦ دولار للبرميل.
- في حالة ارتفاع (انخفاض) سعر النفط العالمي ليقف فوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار / برميل سيؤدي ذلك إلى تدهور (تحسن) صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي زيادة (انخفاض) العجز الكلي المستهدف.

١٢. الالتزامات المحتملة بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١



تتمثل في الالتزامات المالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة في حال وقوع أو عدم وقوع حدث في المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

الشركة بين القطاع العام والخاص PPP

الالتزامات
المحتملة

القروض والتسهيلات المضمونة من
الخزانة العامة.

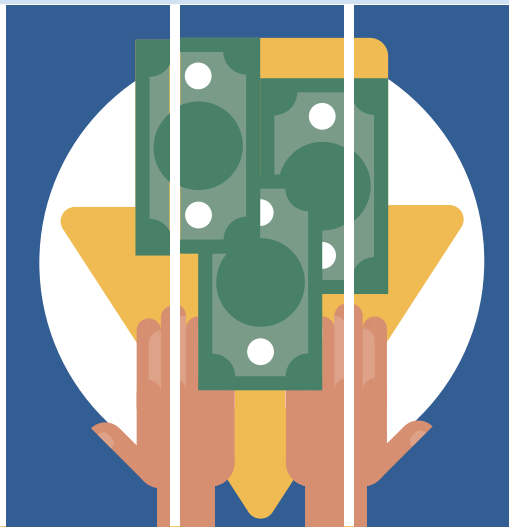
مخاطر الأزمات

قضايا التحكيم الدولي المرفوعة على
الحكومة المصرية علاوة على قضايا
التعويضات المحلية.



١. القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:

- تبلغ التقديرات المبدئية لصافي الديون المضمونة القائمة القائمة على الخزانة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٢٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتمثل الضمانات المحلية نحو ٩,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل الضمانات الخارجية ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- يتركز إصدار الضمانات لقطاعات الطاقة والنقل والهيئة القومية للأنفاق والإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية؛ حيث بلغت الضمانات الصادرة لتلك الجهات نحو ٨٤٪ تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.



٢. التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي:

- قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل في قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً، ويتم إدراجها عند إعداد الموازنة العامة للدولة في بند الطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد خلال العام المالي.
- ولكن يعتبر هذا الاحتمال ضئيلاً نظراً لانتهاج النزاعات في معظم الحالات لصالح مصر خلال الخمس سنوات الماضية.

١٣. الدين العام ومصادر التمويل بموازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١



الدين العام

تستهدف الموازنة مواصلة جهود خفض الدين العام ليصل إلى نحو ٨٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول يونيو ٢٠٢٢.

كما تستهدف السياسة المالية تنويع مصادر تمويل الاحتياجات التمويلية بين مصادر محلية وخارجية؛ حيث أنه من المتوقع أن يصل جملة الاحتياجات التمويلية لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ١٠٦٨,٥ مليار جنيه؛ منها ٤٧٥,٥ مليار جنيه عجز كلي و٥٩٣ مليار جنيه قيمة سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية. من المتوقع أن تحصل الحكومة على تمويل محلي بقيمة ٩٩٠ مليار جنيه.

١٤. جهود تطوير الشركات المملوكة للدولة وشركات قطاع الأعمال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ من خلال ما يلي:



- التركيز على إصلاح ورفع كفاءة الهياكل المالية للهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام.
- استهداف تحصيل نحو ٥,٢ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (بما فيها أرباح الشركة المصرية للاتصالات وغيرها من الشركات المملوكة للدولة) لصالح الخزنة العامة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- استهداف تحويل نحو ٢١,٥ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزنة العامة بدون فائض قناة السويس المحول للخزنة.
- استهداف تحصيل نحو ١١,٤ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات القطاع العام (والتي تتضمن البنوك العامة مثل بنك مصر والبنك الأهلي) لصالح الخزنة العامة في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- إجراء تعديلات على قانون شركات قطاع الأعمال العام.

ملحق ١: التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة في موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

بالمليون جنيه

مشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢١	موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠	التقسيم الوظيفي
١,٨٣٧,٧٢٣	١,٧١٣,١٧٨	الإجمالي العام
٨٥٧,٢٦٨	٧٧٦,٤٦٢	قطاع الخدمات العامة
٨٨,١١٨	٨٠,٤١٩	قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة
١١٠,٤٧٦	١١١,٧٩٥	قطاع الشئون الاقتصادية
٢,٨٠٤	٣,٣٢٣	قطاع حماية البيئة
٧٨,٩٢٥	٧٩,٥٢٩	قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية
١٠٨,٧٦١	٩٣,٥٤٤	*قطاع الصحة
٤٩,٣٤٦	٤٨,٣٩٥	قطاع الشباب والثقافة
١٧٢,٦٤٦	١٥٧,٥٨٠	*قطاع التعليم
٢٨٣,٣٧٨	٢٨٥,٩٦٩	قطاع الحماية الاجتماعية
٨٦,٠٠١	٧٦,١٦٤	أنشطة وظيفية متنوعة

* قبل اجراء التعديلات الإضافية التي تعكس إجمالي المنفق على هذين القطاعين في كافة جهات الدولة الداخلة بالموازنة العامة.

جمهورية مصر العربية



للمزيد من المعلومات، تابعنا على الصفحة الرسمية لوزارة المالية

/MOF.Egypt

أو من خلال موقع شفافية الموازنة

<http://budget.gov.eg>

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم كل من وحدة التواصل والسياسات المجتمعية باليونيسف بالتعاون مع وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة هي مسئولية وزارة المالية المصرية وحدها حيث أنها المصدر الرئيسي لجميع مخصصات ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٢٠ - ٢٠٢١